على اسرائيل التصرف بذكاء وعقلانية لمواجهة محاولة ايران امتلاك السلاح النووي وتسلط حماس على السلطة الفلسطينية

■ التهديد الايراني وتسلط حماس على المعسكر الفلسطيني مشكلتان مؤتلفتان. الصعوبات والمعضلات التي يقيمانها تحتاج منا الى فهم وبرود أعصاب. حماسة اليمين المتطرف وتردد الحكومة ليسا اجابتين مناسبتين للوضع الحرج.

فبإزاء ايران، كما هي الحال بإزاء حماس، علينا أن نمتنع عن وضع عزلة. فأول الحكمة أنه يجب علينا أن نُسهم اسهاما شديدا في تجنيد الرأي العام العالمي ضدا على امتلاك ايران للذرة. يساعدنا في ذلك غير قليل من التحرش الايراني نفسه، مثل حماسة النفوس في العالم الاسلامي ايضا بعقب قضية الرسوم الكاريكاتورية. لكن لا يجب علينا أن نجعل مشكلة الذرة الايرانية مشكلة اسرائيلية. فاننا لن نستطيع أصلا كبح جماح ايران بقوانا الذاتية، وإن مماهاة المشكلة الايرانية مع اسرائيل ستقلل فقط ضغط الجماعة الدولية. وفيما يتعلق بحماس، علينا أن نذكر أنه على عكس مشكلات الاصولية في أنحاء العالم، ففي المناطق الفلسطينية تملك الجماعة الدولية أدوات للتأثير بل للتضييق على حماس. فبغير المساعدة الدولية لن تستطيع سلطة فلسطينية أن تقوم. المساعدة الايرانية والاسلامية عامة قد تكفي لتمويل العصابات الارهابية، لكنها لن تكفي لقيام دولة كاملة ينقصها أساس اقتصادي. وفضلا على ذلك، المناطق الفلسطينية ليست مستقلة. فتعلقها بنا، في كل مجال من مجالات الحياة، هو حقيقة لا تستطيع حماس تجاهلها. أي أن العلاقات بنا وبالغرب أصبحت مسألة وجودية لحماس خاصة.

إن سياسة اسرائيلية كسياسة اليمين المتطرف، أي تدمير البنية التحتية والاقتصاد الفلسطينيين، ستُقرب السكان من حماس أكثر. الناس اليائسون عديمو الآمال يميلون الى السير وراء أنبياء الكذب.

بإزاء السياسة التدميرية التي يدعو اليها اليمين المتطرف وبإزاء عدم وضوح الآخرين، يعرض عمير بيرتس بديلا ذكيا متزنا، يمكن تحقيقه ايضا بغير التحدث الى حماس. يقترح بيرتس حرب قطيعة لا تنقطع للارهاب ومنفذيه. بمقابلة ذلك، يوصي بالبراغماتية. وذلك، بمشاركة الجماعة الدولية، بإزاء حكومة فلسطينية جديدة يجب دفعها الى توجه عملي والى اعتدال. منذ آب (اغسطس) 2004 دلّت حماس على أنها قادرة على وقف النار. قبل كل شيء يجب أن نفرض عليها الاستمرار في وقف اطلاق النار. بعد ذلك يجب دفعها في اتجاه تغيير السياسة والمبادىء. لن تُعلن حماس عن التغيير اعلانا على الملأ، أو لن تُعلن في البداية على الأقل، لاعتبارات داخلية. يكفي أن تأخذ في المرحلة الاولى به أخذا فعليا وتُطبقه. يدعون على عمير بيرتس أنه بلا خبرة سياسية وأمنية ودولية. في أكثر بلدان الغرب لم تكن مسألة كهذه لتُطرح أصلا. فهي ببساطة لا تتصل أي اتصال بالوضع: فأكثر المستشارين الالمان لم يعملوا قط وزراء خارجية أو أمن، بل لم يعملوا وزراء ضئيلي الشأن في حكومة فيدرالية ألمانية قبل أن يُنتخبوا لرئاسة الحكومة. فلم يعمل لا زباتيرو رئيس حكومة اسبانيا، ولا توني بلير، ولا أي واحد من رؤساء الولايات المتحدة قط وزراء في الحكومة الوطنية قبل أن يُنتخبوا لرئاسة دولتهم وحكومتهم. لقد اكتسبوا خبرتهم، مثل عمير بيرتس، في أُطر مهمة اخرى. ليس السؤال في أي مكاتب الحكومة عمل المرشح في الماضي، بل هل يملك الفهم، والاتزان النفسي، وبرود الأعصاب والقدرة على التحليل الصحيح لقيادة السفينة. سمعت من ساسة كبار خارج البلاد كما سمعت ايضا من محادثين اسرائيليين جديين، انطباعات تماثل انطباعاتي: عمير بيرتس زعيم ذو شخصية مصوغة، يوحي بالاستقامة والأصالة. لا يلتوي ويعرف كيف يتصدى للواقع. ليس هو ممن يدفن رأسه في الرمل ويُعرّف كل من لا يريحه بأنه «غير ذي صلة».

اسماعيل هنية

احمدي نجاد

آفي بريمور
مدير المركز للدراسات الاوروبية في المركز متعدد المجالات في هرتسليا
وكان في الماضي سفير اسرائيل الى الاتحاد الاوروبي والمانيا
(يديعوت احرونوت) 2006/3/16

المشروع الاستيطاني فشل فشلا ذريعا على كافة المقاييس ولم يبرر الخسائر التي ترتبت عليه

■ ايهود اولمرت أعلن عن عزمه تصفية كل المستوطنات الواقعة خلف الجدار خلال السنوات الاربع القادمة. اخلاء 70 ألف مستوطن من منازلهم واعادة توطينهم والانغلاق وراء حدود أحادية الجانب. الفكرة ليست جديدة: اهود براك تحدث عنها في 2001، واريئيل شارون بدأ في تنفيذها من خلال فك الارتباط عن غزة وشمالي الضفة. ولكن هذه هي المرة الاولى التي يُصرح فيها رئيس وزراء رسمي عن عزمه على تفكيك عشرات المستوطنات، ولكن شيئا لا يحدث. لا مظاهرات ولا احتجاج ولا تمرد في الحزب ولا عاصفة اعلامية. رسالة اولمرت بدت طبيعية ومفهومة وغير ثورية.

هذا هو الوقت المناسب للقول لمستوطني «يشع»: لقد فشلتم. مشروعكم الضخم الذي يوشك على الانفراط، سجل في رصيده فشلا ثلاثيا. أولا، فشل في تحقيق غايته المنشودة. المستوطنون لم ينجحوا في جر عدد كاف من اليهود الى استيطان الجبال والكتل الصخرية في الضفة لفرض الحقائق غير القابلة للتغيير ومنع اعادة الوضع الى سابق عهده. هم لم ينجحوا حتى في التقرب من التوازن الديمغرافي مع الفلسطينيين حتى يقودوا الأمور نحو تعايش قسري.

الفشل الثاني كان في فك الارتباط عن الجمهور والتعالي على الباحثين عن الملذات ورغد العيش في وسط البلاد. حتى في ايام الانتداب ـ كما يحب المستوطنون أن يذكروا في معرض دفاعهم ـ لم تذهب الى مستوطنات السور والبرج إلا أقلية، بينما بقيت الاغلبية في منازلها في تل ابيب. ولكن المستوطنين الذين خرجوا لفرض الحقائق وتوسيع مساحة المستوطنات العبرية جاؤوا من الاجماع الوطني وظلوا فيه. مستوطنو الجبال كانوا وما زالوا على الهوامش كما أظهروا في الايام البرتقالية في الصيف الماضي. معارضو الاخلاء ظلوا في عزلتهم من مظاهرة الى اخرى، وما أرادته الاغلبية هو أن ينتهي هذا الكابوس. الفشل الثالث كان أمنيا. المستوطنات لم تجلب الهدوء، وعندما اندلعت الحرب تبين أنها غير ذات صلة. الانتحاريون الفلسطينيون التفوا عليهم وهم في طريقهم نحو تفجير انفسهم في القدس وتل ابيب ونتانيا، وظلت في عزلتها فوق رؤوس الجبال مثل شواهد خط ماغينو. الجدار وحده الذي بشر بنهاية المستوطنات وكبح الارهاب. حتى معارضو انسحاب اولمرت من أنصار «اليمين ذو النزعة الأمنية» على شاكلة بنيامين نتنياهو وموشيه يعلون، يُخصصون للمستوطنات وظيفة «ورقة المساومة» السخيفة والأهداف المريحة لحماس. الثمن الذي يدفعه المستوطنون لا يعنيهم. أبعاد الفشل تبدو مذهلة عندما تُستذكر الظروف التي أُقيمت فيها المستوطنات. غوش ايمونيم اعتبرتها تجسيدا لوعد إلهي، ولكن التنفيذ كان علمانيا بصورة رائعة. حكومة بعد حكومة أغدقوا على المستوطنين اراضي وميزانيات وبنى تحتية. الأهم من ذلك أن الدولة تقف عشرات السنين في مواجهة معارضة دولية حازمة للاستيطان وراء الخط الاخضر، ووافقت على تلقي الشجب والاستنكار والمقاطعات فقط من اجل الحفاظ على المنازل ذات الأسطح القرميدية الحمراء هناك. وكل هذا لم يُسعف المشروع الهائل الذي سيُلقى عما قريب في سلة المهملات، في شيء.

شخصيات اسرائيلية تذكر انجازين للمستوطنات، إذ انها دفعت ياسر عرفات الى إبداء المرونة وإحداث عملية اوسلو، ولكن من المشكوك فيه أن يكون صانعوها قد تطلعوا الى ذلك. وهي تعطي أملا معينا لزحزحة الخط الاخضر شرقا في «الكتل» التي نشأت فيها اغلبية يهودية. ولكن من سيقيم فيها هم الباحثون عن الحياة المريحة والسكن الرخيص الذين لم يأتوا الى هناك لتحقيق رسالة دينية وقومية.

تصريحات اولمرت تُبشر بنهاية حلم توطين ظهر الجبل وغور الاردن باليهود. اختباره سيتجسد في قدرته على التنفيذ. المحك لن يكون سهلا، ومن المشكوك فيه أن يتوقف عند الخط الذي يخطط له اولمرت: التجربة أظهرت أن كل الحكومات، من اسحق شامير حتى شارون، قد أنهت ولايتها في موقع يساري أكثر بكثير من النقطة التي دخلت اليها فيها بُعيد انتخابها.

الوف بن
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/3/16

اسلوب الجيش الاسرائيلي الاذلالي بحق الفلسطينيين في عملية اريحا سيؤدي الى عمليات انتقام لا حاجة اليها

■ لم تُرَ نشوة واجماع كهذين عندنا منذ سنين كثيرة، انه شيء يُذكر بفرح النصر بعد حرب الايام الستة، أو ذاك الفرح بعد عملية «عنتيبة». لم يكن فرحا كبيرا فقط بل فخرا في الأساس. فها هو ذا الجيش الاسرائيلي يضرب أعداءنا مرة اخرى على نحو سريع وذكي، ويُهينهم، ويجعلهم يبدون بائسين وانفعاليين. أين تصريحاتهم بأنهم لن يخضعوا، حيال الخضوع المُخزي بعد ذلك ببضع ساعات؟ هذا هو الجيش الاسرائيلي الذي نُحب. مصمم، وحازم، ودقيق، ومنصور في الأساس.

«أمسكنا بهم»، بشر العنوان الرئيس في «معاريف». «صفّي الحساب»، أعلنت «يديعوت احرونوت» في عنوانها الرئيس. كلمتان في كل صحيفة. كلمتان تُعبران عن عودة الروح الاسرائيلية الفخورة. هل الى هذا الحد فقدنا الثقة بالجيش الاسرائيلي وبأنفسنا، حتى إننا ننجر الى هياج كهذا، لعملية لم يكن شك في أنها ستنتهي الى نصر الجيش الاسرائيلي؟ وليس في هذه الاقوال شيء من الارتياب بعد العملية وضروريتها. فلا توجد أية حكومة تستطيع أن تُمكّن قتلة وزير في اسرائيل من أن يمشوا أحرارا. توقيت العملية ايضا ليس مشكلا، برغم أننا في أوج معركة انتخابية. فالمراقبون البريطانيون هم الذين حددوا التوقيت، حينما استقر رأيهم على المغادرة، وحسم رئيس الحكومة بالوكالة حسما صائبا عندما أمر بالعملية.

المشكلة هي في تلك الروح الاسرائيلية التي تعلو فقط عندما تُستعمل القوة. فنحن نحب أن نرى الفلسطينيين أذلة. النشوة التي غشيت أكثر الجمهور لا تتصل فقط بنجاح العملية. انها تتعاظم لرؤية عشرات الفلسطينيين في الملابس الداخلية، وأيديهم مقيدة، ويُحملون في شاحنات متوجهين الى التحقيق معهم في اسرائيل. هذا هو الاحتفال الحقيقي لكثيرين، ويجب أن نأمل فقط أن لا يكون في أنها ستنتهي الى نصر الجيش الاسرائيلي سجن، كان واضحا أن هذه مسألة وقت فقط حتى يخضع السجناء. في الحالة الاسوأ، كان ذلك سيستغرق بضع ساعات اخرى. فلماذا الفرح الكبير إذن؟ أيشك أحد في أن الجيش الاسرائيلي أقوى من السلطة الفلسطينية بعشرات الأضعاف؟.

الفرح والفخر هما لمجرد استعمال القوة. يستطيع اهود اولمرت أن يأتي الى معركة الانتخابات هذه بأجندة مهمة وشجاعة لا مثيل لها في شأن رسم حدود اسرائيل الدائمة، لكن نقاطه سيحصل عليها قرار ليس فيه شجاعة عامة، وكان مُلحا من تلقاء نفسه في الظروف التي نشأت. أما الشجاعة فلا. وأما القوة فنعم. هذا هو الشكل الذي يفحصون به عندنا القدرة على القيادة.

أفيغدور ليبرمان، اذا شئتم، هو مثال واضح على ذلك. أدرك الرجل الذي يترأس «اسرائيل بيتنا» أن كل ما يجب أن يُعطى قادة الدولة ايضا شركاء في هذا الفرح. لأن إذلال الفلسطينيين يكمن فيه خطر كبير لا داعي اليه. كان الانتقام للإذلال الذي نشأ عن الخسارة الحارقة في حرب الايام الستة، عبور القناة والبدء بحرب يوم الغفران. يجب أن ندعو الله بأن يكون الانتقام للإذلال الحالي أقل إيلاما. لكن لا ريب أن دائرة الشر قد انفتحت مرة اخرى وبقوة أكبر. فرد على رد على رد. ليس السؤال هل كان يجب اعتقال القتلة، بل هل كان يجب المس الى هذا الحد بكرامتهم. يستطيع الجيش الاسرائيلي اغلاق المنطقة أمام الاعلام، عندما يريد. لم يريدوا في هذه الحالة. الشعب يحب صورا كالتي ظهرت، ولهذا سنعطيهم ما يحبون.

من المهم أن نُبين ايضا أن هذه ليست عملية «عنتيبة». فالأخطار في هذه الحالة كانت أقل، لو وُجدت أصلا، بالرغم من أن كل عملية يمكن أن تتعقد دائما. ولكن في اللحظة التي استقر رأيهم على ألا يكون قصف من الجو، وألا تدخل قوات الجيش الاسرائيلي السجن، كان واضحا أن هذه مسألة وقت فقط حتى يخضع السجناء. في الحالة الاسوأ، كان ذلك سيستغرق بضع ساعات اخرى. فلماذا الفرح الكبير إذن؟ أيشك أحد في أن الجيش الاسرائيلي أقوى من السلطة الفلسطينية بعشرات الأضعاف؟.

ريب أن دائرة الشر قد انفتحت مرة اخرى وبقوة أكبر. فرد على رد على رد. ليس السؤال هل كان يجب اعتقال القتلة، بل هل كان يجب المس الى هذا الحد بكرامتهم. يستطيع الجيش الاسرائيلي اغلاق المنطقة أمام الاعلام، عندما يريد. لم يريدوا في هذه الحالة. الشعب يحب صورا كالتي ظهرت، ولهذا سنعطيهم ما يحبون.

من المهم أن نُبين ايضا أن هذه ليست عملية «عنتيبة». فالأخطار في هذه الحالة كانت أقل، لو وُجدت أصلا، بالرغم من أن كل عملية يمكن أن تتعقد دائما. ولكن في اللحظة التي استقر رأيهم على ألا يكون للناخب هو أن يوحي اليه بالقوة في الأساس. وبهذا يكون أكثر نجاحا. بالرغم من أن الرجل أصبح محبوب كثيرين من اليسار، وبالرغم من أنه أكل سمكا مملحا في بيت يوسي بيلين، بقي ليبرمان يمينيا متطرفا جدا، يؤمن بنظرية تبادل السكان على غير رغبة، ولكن كل ذلك غير مهم، في اللحظة التي يعد فيها الرجل بإدخال جميع المجرمين السجون، ويعلن بأنه سيعرف كيف يحارب العنف، يعلو عدد نوابه. هذا زعيم كما نُحب.

ليحفظنا الله من الواقع، الذي يكون فيه افيغدور ليبرمان وزير الأمن الداخلي، واذا لم يكن ذلك مبالغا فيه، فليحفظنا ايضا من نتائج ما حدث أول أمس في أريحا.

ياعيل باز ـ ملماد
كاتبة يسارية
(معاريف) 2006/3/16

وزارة العدل تُقدم سن قانون يمس بحقوق المعتقلين الأمنيين بعد ضغط من الشاباك

■ هل تحاول وزارة العدل تنفيذ «سن قانون خاطف» في أخريات ولاية الكنيست الخارجة، واجازة سن قانون يمس بحقوق الانسان لمتهمين بمخالفات أمنية؟ هذا هو السؤال الذي يسأله اساتذة الجامعات في القانون لانفسهم ومنظمات حقوق الانسان في الاسابيع الأخيرة بإزاء الجهود الملحوظة التي تقوم بها الحكومة لتُجيز في الكنيست تعديلا لقانون نظام القضاء الجنائي، الذي قد يقلص بدرجة ملحوظة حقوق المتهمين بالمخالفات الأمنية ممن ليسوا مواطنين أو سكانا في اسرائيل.

ستبحث لجنة الدستور في هذا الصباح اقتراح القانون، في قصد الى إجازته للقراءة الثانية والثالثة. وذلك، بعد أن ضغطت وزارة العدل على رئيس اللجنة، عضو الكنيست ميخائيل ايتان (الليكود)، ليبحث اقتراح القانون قبل الانتخابات لأن مسؤولين كبارا في «الشاباك» يطلبون تعجيل اجراءات سن هذا القانون. والتعليل: منذ انسحاب الجيش الاسرائيلي من قطاع غزة يلقون صعوبات في التحقيق مع متهمين بتخطيط عمليات وتنفيذها، لان السلطات كان لها في القطاع صلاحيات فرض قانون أوسع من الصلاحيات التي تُعطى لها.

يُمكّن القانون اليوم سلطات التحقيق من تشديد القبضة على المتهمين بمخالفات أمنية ـ أي مساعدة الارهاب وتنفيذ العمليات ـ أكثر مما يُستعمل مع المتهمين «العاديين». وهكذا مثلا، يجب على الشرطة أن تأتي بكل معتقل أمام قاض في غضون 24 ساعة من زمن اعتقاله، ولكن عندما يكون الحديث عن متهم أمني فيمكن اعتقاله 48 ساعة قبل المجيء به أمام قاض. يطلب اقتراح القانون مد هذه الفترة الزمنية لـ 96 ساعة، أي لاربعة ايام بغير رقابة قضائية على الاعتقال.

يثير اقتراح القانون ردودا شديدة بين القضاة ونشطاء حقوق الانسان. «نحن نقترح أن توجه الحكومة الى الامتناع عن حشد الكنيست كاملة من اجل اتخاذ اقتراح القانون المختلف فيه اختلافا عميقا»، كتب هذا الاسبوع المحامي اليأهو ابراهام من «اللجنة المضادة للتعذيب» الى المستشار القضائي للحكومة، ميني مزوز. «كل محاولة لاجازة اقتراح القانون في القراءة الثانية والثالثة في الايام المعدودة التي بقيت حتى الانتخابات ستكون ظاهرة فاسدة من ناحية عامة».

استعدادا للنقاش في لجنة الدستور أرسل 25 استاذ جامعة ومحاضرا في القانون عريضة الى اعضاء الكنيست، تدعوهم الى معارضة الاقتراح. بين الموقعين: المستشار القضائي للحكومة في السابق ميخائيل بن يئير، والدكتور أيال غروس، والبروفيسور موردخاي كرمنتسر، والبروفيسور ألون هرئيل والمدعي العام القطري فيما مضى البروفيسور كينات مان.

«اقتراح القانون يمس مسا صعبا بالمعايير الأكثر أساسية للنهج القضائي والمبادىء الأساسية للاجراء الجنائي في اسرائيل»، يكتب رجال القانون في العريضة، «انه يطرّح القاعدة لنظم النقد في الحد الأدنى التي يُحتاج اليها لضمان الحفاظ على حقوق انسان يُحقق معه من وراء القضبان، وعلى صورته كانسان. إن وجود اجراء جنائي يُقر المساواة مناسب هو من العلامات الأعظم أهمية على دولة القانون».

بحسب اقوال البروفيسور لاسلي سابا من الجامعة العبرية، «يبدو اقتراح القانون كدعوة لاستعمال التعذيب». المحامية يهوديت كراف التي وقعت هي ايضا على العريضة، تقول: «لا توجد أية دولة، وفي ضمنها تلك التي تحارب الارهاب مثلنا، وصلت الى الآن الى حضيض كهذا من المس بحقوق الانسان. هذا في الحقيقة منحدر دحض. اننا نلوث الاجراءات الجنائية».

النيابة العامة ايضا تعارض اقتراح القانون الجديد معارضة قوية. «نفهم الحاجة الأمنية»، تقول المدعية العامة القطرية عنبال روبنشتاين، «أما الترتيبات التي توجد اليوم في القانون فهي تُلبيها تلبية مناسبة. إن امكانية تأجيل لقاء معتقل لمحام لفترة خمسين يوما تمس مسا جوهريا بالتمثيل الذي يعطيه المحامي».

يقول رئيس لجنة الدستور، عضو الكنيست ايتان، انه سيبحث اقتراح القانون بكامل الجدية والمسؤولية. وقد صدق أن وزارة العدل تضغط لتعجيل اجراءات سن القانون لكنه وعد قائلا «لن أُمكّن من أي عمل خاطف. سنُخصص لبحث القانون كل ما يحتاج اليه من الوقت، للانتهاء منه بسرعة، لانه لا تجب الاستهانة بالحاجات المتعجلة للتعديلات».

في وزارة العدل يرفضون المزاعم. «ليس الحديث عن تعجل يسبق الانتخابات»، جاء في الرد، «إن الحاجة الى تقديم اقتراح القانون هذا وُلدت مع انتهاء الادارة العسكرية لقطاع غزة، في نهاية آب (اغسطس) 2005. لا توجد أية صلة للقانون بالانتخابات، ويوجد استعجال لاستكمال اجراءات سن القانون في أسرع وقت. سنجهد في اقتراح القانون أن نجد التوازن المناسب بين حقوق المتهمين وبين حاجة السلطات الى صلاحيات تُمكّنها من تنفيذ تحقيق متصل للكشف عن اعمال ارهابية واحباطها. من المناسب أن نذكر أن الحديث عن أمر طوارىء لسنة واحدة فقط، مع امكانية التمديد لسنة اخرى يحل محله اقتراح قانون عام يُسوي جملة الصلاحيات لمقاومة الارهاب».

جدعون ألون ويوفال يوعز
كاتبان رئيسيان
(هآرتس) 2006/3/16

حزب العمل لم يكن الشيء الذي اعتقدنا به سنوات طويلة

عمليات القتل ستستمر حتى يتعلم الشعبان أن الحق ليس في جانب واحد فقط

■ لا يمكن لدولة مستقلة أن تسمح بسفك دم أحد وزرائها، ليست الاعتبارات الانتخابية هي وجهة اولمرت، هكذا كان سيتصرف كل زعيم اسرائيلي حتى مع معرفته أن الضربة التي حدثت في أريحا سوف لن تُغير توجهات وتفكير الفلسطينيين وأنهم سوف ينتقمون منا على إهانتهم.

وحسب وجهة نظرهم، فان عملية قتل الوزير الاسرائيلي زئيفي، لا تختلف بشيء عن تلك العمليات التي قام بها اليهود للتنفيس عن حالة الإذلال التي كانوا يشعرون بها تجاه البريطانيين. وللتذكير: خلال عام 1944 قام مسلحان من اعضاء «ليحي» بقتل اللورد موين الذي كان وزيرا لشؤون الشرق الاوسط. وهما مُصنفان مع أبطال تحريرنا وتوجد شوارع على اسميهما. في نظر الفلسطينيين، فان قتلة الوزير زئيفي هم أبطال، وكلا التوجهين متعارضان لانهما في الأساس يدوران حول الحرب على هذه البلاد. والى أن يتعلم الشعبان أن الحق ليس في جانب واحد فقط، فسيقتلوننا ونقتلهم.

الطلاب الفرنسيون يتظاهرون بطريقة تُذكرنا بالمظاهرات الطلابية التي قام بها أبآؤهم في ربيع 1968 هم يتحصنون في الجامعات ويتصادمون مع أفراد الشرطة ويثيرون الاتحادات العمالية. آنذاك حدث «التمرد الطلابي» وثارت عاصفة امتدت من كاليفورنيا ووصلت الى ايطاليا والمانيا. جماهير غاضبة تظاهرت بغضب شديد ضد الولايات المتحدة التي تحارب الشعب الفيتنامي، ورغبوا في تقويض المجتمع الاستهلاكي واقامة مجتمع آخر بديل له. تلك الايام يمكن أن نصفها بتلك العبارات التي وصفها بها الكاتب المعروف تشارلز ديكنز في بداية روايته «قصة مدينتين»، حيث قال «كانت تلك أحسن الايام، وكانت تلك ايضا اسوأ الايام». كانت جيدة بسبب الآمال التي كانت فيها، وكانت سيئة لأن النظريات الضبابية عندما تتفجر في الشوارع بصرخات غاضبة لن يتولد عنها إلا المزيد من الهدم.

الآن، الشبان يحتجون على عدد من الانظمة الجديدة، التي تستهدف تضييق سوق العمل. وهذه القوانين المبنية على نظريات شبيهة بتلك التي يريدها بنيامين نتنياهو، فانها استهدفت تخليص فرنسا من حالة الجمود الاقتصادي وتقليص معدلات البطالة التي ستُنفذ من خلال تراجع مستويات الأجور وإلحاق الضرر بحقوق العمال. الطلاب متخوفون، ذلك لانهم هم الذين سيخرجون قريبا الى سوق العمل، وبذلك سيكونون أول المتضررين. الحكومة ترد، أنها إزاء هذا التنافس الضخم والعنيد، وإزاء العولمة ونشاط الصينيين والهنود وغيرهم في السوق العالمية، فان الاقتصاد الفرنسي لا يستطيع صيانة هذا المجتمع المُرفه الغني الموجود الآن. توجد تفسيرات عدة لهذا: التمرد في ذلك الحين، وربما الآن، حدث بالتحديد في فرنسا. وأحد التفسيرات يكمن في المسألة التي تشغلنا نحن، وهي رسوم التعليم في مؤسسات التعليم العالي. فرنسا هي احدى الدول القليلة في العالم التي تمنح مواطنيها تعليما مجانيا، ولهذا الكرم الذي أسهم في ارتفاع أعداد الخريجين الاكاديميين، يوجد ثمن باهظ: الدولة هي التي تدير الجامعات، والطلاب يختارون المهن التي لا تتناسب واحتياجات السوق. هناك الكثير من ذوي الألقاب الجامعية في علوم المجتمع والثقافة يتوقعون أن تقوم الدولة بتوفير اماكن العمل المناسبة لألقابهم، ويبدو أن الفارق بين التوقعات والواقع هو جرس الإنذار الذي بدأ يدق في السوربون. قبل يومين، صرح شمعون بيريس أمام مجموعة من الطلاب بأن حزب العمل لم يكن في أي يوم من الايام اشتراكيا، لذلك فلا حاجة لحزبه الجديد الى «لينين وماركس وإنجلز»، ويكفيه كلام الأنبياء. هذا غريب، حيث أنه في مذكراته الحديثة، التي كُتبت بمباركته، فان بيريس يفتخر بمدى تأثيره على بيرل كتسنلسون في بلورة نظريته. كذلك يتحدث هناك عن أنه في شبابه كان قائدا لاحدى الحركات الشابة التي ربّت عناصرها على نظريات آباء الصهيونية الاشتراكية. والغريب أكثر، أن بيريس يشغل منذ سنوات طويلة منصب نائب رئيس الاشتراكية الدولية. اذا كنا سنصدق اقواله الآن، فقد نجح فيما لم ينجح به أفضل الوكلاء السريين، ليس فقط لأن ذلك تواصل لمدة 60 عاما، حيث تخفى وراء شخصية تعتقد عكس ما تُظهره، بل لأن حركته (حزبه) لم يكتشف تخفيه. والآن، وبعد تمزق هذا القناع عن وجهه ووجهها، فانه يكشف لنا عن ثلاث حقائق: ان حزب العمل لم يكن الشيء الذي اعتقدنا به. وان الحزب الذي تركه خلفه قد تحول الى حزب شيوعي. وأن الأنبياء كتبوا من اجل «كديما» برامجه الاقتصادية والاجتماعية.

يارون لندن
كاتب يساري
(يديعوت احرونوت) 2006/3/16

ضرر بالغ سيسببه اقامة متحف باسم يهودي ضد النازية فوق عظام الموتى المسلمين

معركة قانونية حامية الوطيس تدور بين المسلمين ومركز فيزنتال حول مقبرة مأمن الله في القدس

■ في وقت ما من عام 1945، شعر حارس مقبرة ماميلا (الاسم العربي مأمن الله) الاسلامية بأن أمورا غريبة تحدث هناك. مجهولون قاموا بفتح القبور وأخرجوا الموتى وانتزعوا منهم الأسنان. الحارس أعلم المسؤولين بالأمر ووصلت القضية الى علم مدير عام الأوقاف في القدس. في الخامس عشر من حزيران (يونيو) 1945 أرسل المدير العام رسالة الى مدير الأوقاف وطلب منه تقريرا مفصلا. «الحارس ضبط يهوديا أو غيره وهم يسرقون أسنان الموتى»، كتب المدير العام، «بودي أن أعرف ماذا فعلت بهذا الصدد». نسخة من هذه الرسالة ما زالت محفوظة في ملف سميك في مكتب الأوقاف في الحرم.

مقبرة مأمن الله في ماميلا قديمة جدا. وقد كان المسلمون في القدس يستخدمونها منذ القرن الثالث عشر على الأقل، والتقاليد المروية تتحدث عن أن بعض صحابة النبي محمد قد دُفنوا فيها. ملف المقبرة في مكتب الأوقاف سميك ليس بسبب قدم المقبرة، وانما بسبب واقعها الحالي أو مستقبلها في واقع الأمر. مركز شمعون فيزنتال ينوي بناء «متحف التسامح» في الموقع بميزانية قدرها 200 مليون دولار. المسلمون يحاولون ايقاف هذا المشروع.

لا خلاف على أن الموقع المُعد للمتحف يمثل مقبرة مكتظة. في كانون الاول 2005 بدأت سلطة الآثار بتفحص المنطقة كمرحلة تمهيدية للشروع في الأعمال. ولكن سرعان ما تبين أن الموقع «مزدحم بالقبور»، كما جاء في رد سلطة الآثار لمحكمة العدل العليا. مئات الهياكل ظهرت في المكان وبعضها في صورة شبه كاملة، الأمر الذي يشير الى انها ليست قديمة جدا. وحسب وجهة نظر سلطة الآثار، هناك 200 قبر قد تم اخلاؤها إبان الحفريات واكتشاف 200 قبر غيرها. «نتائج الحفريات تُدلل حتى الآن على دفن بخمسة مستويات»، جاء في رد سلطة الآثار للمحكمة. «المقبرة منظمة بصورة نموذجية، الأمر الذي يشير الى ادارة مركزية لها عبر الأجيال».

الاعمال جرت بصورة سريعة الى أن تم التداول في القضية في أروقة محكمة العدل العليا. عملت في المكان طواقم من 200 شخص، وفي دوريات أطول من المعتاد. سلطة الآثار نفت أن تكون الاعمال قد تمت بصورة حثيثة حسب مطلب اهود اولمرت. حجاي الياس، الذي كان ناطقا بلسان اولمرت كرئيس للبلدية خلال سنوات، ويعمل اليوم مستشارا اعلاميا مستقلا لاولمرت ولمركز فيزنتال، يقول إنه لم يكن هناك أي توجه من اولمرت لسلطة الآثار من اجل تسريع وتيرة الاعمال. الى جانب ذلك أيد اولمرت المشروع وما زال على موقفه حتى الآن. منظمتان عربيتان اسرائيليتان «الكرامة» النصراوية لحقوق الانسان و«جمعية الاقصى» ذراع الحركة الاسلامية الشمالية برئاسة الشيخ رائد صلاح، شرعتا في اجراءات قانونية لايقاف اعمال سلطة الآثار. وهذا ايضا سبب كاف لتسريع وتيرة الاعمال.

المسؤولون في مركز فيزنتال يقولون إنهم لم يعرفوا بوجود مقابر تحت الارض التي خصصتها بلدية القدس لهم لبناء المركز الراقي الذي كُلف المهندس المعماري الامريكي الشهير فرانك غاري باعداد مخططه. النية تتجه الى اقامة متحف في المكان الذي كان حتى قبل أشهر ساحة لوقوف السيارات على أطراف حديقة الاستقلال، وقد نشر الأمر في كافة الصحف بما فيها صحيفة عربية توزع في القدس. إلا أن أحدا لم يتقدم باعتراض، كما يقولون في مركز فيزنتال.

الأوقاف حذرت

حسب كمية المراسلات الموجودة في مكاتب الأوقاف، لم يكن على بلدية القدس على الأقل أن تستغرب من الجلبة المثارة حول القضية. في عام 1985 مثلا قدمت الأوقاف اعتراضا عندما نشرت البلدية خطتها لتوسيع ساحة وقوف السيارات في شارع هيلل المجاور للمقبرة. عدنان الحسيني، مدير الأوقاف، يقول إنه وأعوانه قد أنقذوا عظاما كانت قد تكشفت خلال الحفريات. «لقد أرونا العظام»، يقول أمير حشين، مستشار الشؤون العربية في البلدية، «ولكننا قلنا لهم إنهم قد جلبوها من موقع آخر، وإنه لا يُعقل أن يكونوا قد وجدوها في ماميلا. ورفضنا ادعاءاتهم».

منذئذ أخذ الملف المخصص للمقبرة يمتلئ بالرسائل التي تُرسلها الأوقاف محذرة من المس المحتمل بالمقبرة. في كانون الاول (ديسمبر) 1991 رد آفي ملماد، مستشار البلدية للشؤون العربية حينئذ، «لقد تلقيت رسالتكم وزرت الموقع ولم أشاهد أي شيء مما تتحدثون عنه حول الحفريات أو ساحة الوقوف». الأوقاف تلقت ردا مماثلا من ايلان كوهين، مدير عام البلدية في آب (اغسطس) 1994. «في كل مرة نقترب فيها من ماميلا تبدأ جلبة في الجهاز»، يقول أمير حشين، «أنا أذكر أننا قمنا بشق شارع من شارع أغروز الى شارع هيلل عبر حديقة الاستقلال، وقد شاهدت بأم عيني عظاما في داخل الارض».

حشين يقول انه حاول التوصل الى تفاهمات مع المسلمين في كل مرة تظهر فيها مقبرة. في منطقة المالحة مثلا ظهرت مقبرة إبان بناء مدرسة، ومن خلال الحوار مع المسلمين اتفق على احاطتها بحيث لا تتضرر المدرسة. وفي حالة اخرى في العيسوية اتضح أن توسيع أحد الشوارع يستوجب المس بالمقبرة المحلية. وعندها توجهت البلدية الى شخصيات القرية فقاموا بزحزحة المقابر كما أرادوا. حشين على قناعة أن قسم التخطيط في البلدية على الأقل يجب أن يعرف أن هناك مشكلة في ماميلا لان النظر في الملفات وحده كفيل بايضاح الأمر. «من صادق على بناء متحف هناك تصرف بحماقة وعدم احساس وتجاهل الواقع»، يقول حشين.

المسؤولون في مركز فيزنتال لا يدعون فقط انهم قد حصلوا على الارض بصورة قانونية بل انهم يوردون في معرض ردهم تدعيما من الشريعة الاسلامية. مقبرة ماميلا حسب قولهم هي مقبرة متروكة ولذلك زالت عنها صفة القداسة منذ سنوات كثيرة.

الدكتور شموئيل بركوفيتش المحامي والخبير في الاماكن المقدسة في القدس قال في وجهة نظره التي قدمها للمحكمة باسم مركز فيزنتال انه في عام 1927 اقام المفتي الحاج امين الحسيني فندق «بالاس» على ارض تقع في الطرف الجنوبي من مقبرة ماميلا. بركوفيتش استند حسب ما ظهر على مذكرات مقاول يهودي قام ببناء الفندق بتكليف من المفتي. المقاول كتب بانه وجد عظاما في المكان وأعلم الحسيني بالامر فطلب منه هذا الاخير أن يلتزم الصمت واصدر فتوى تحظر مواصلة الدفن في مقبرة مأمن الله. الا ان بركوفيتش لم يجد هذه الفتوى.

المهندس المقدسي دافيد كروينكر يقول ان المجلس الاسلامي الاعلى قد خطط لاقامة جامعة اسلامية منذ الثلاثينيات على ارض المقبرة. وهو يرتكز على صورة لنموذج راق كان قد شاهده على جدار في مكتب مهندس الاوقاف قبل سنوات كثيرة. مهندس الاوقاف تهرب من اعلامه بالغاية من هذا النموذج الا ان كروينكر على قناعة انه «يتلاءم حسب قياساته وابعاده مع مساحة مقبرة ماميلا». كروينكر ايضا لا يملك خطة مفصلة